

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

حلقة نقاش

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة

الجلسة الثالثة

تأثير الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

مقدم الورقة: أ. د. مجدي حمّاد

فندق كورال سويتس - بيروت - لبنان

الخميس 28 حزيران/ يونيو 2012

تأثير الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

د. مجدي حماد

لا شكّ في أنّ الثورات العربية الجارية قد وضعت المنطقة العربية على مشارف تغييرات كبرى، لوقوفها عند نهاية مرحلة وبداية أخرى، يبدو أنها ستختلف عنها في أشياء كثيرة، أهمها تلك المتصلة بالحكم وطرقه وقواه، والدولة وإدارتها وسياساتها، واتجاهاتها الداخلية والخارجية. إن الشعارات التي رفعتها تلك الثورات، التي ركزت على الحرية والعدالة الاجتماعية وكرامة الوطن والمواطن، قد طغت على "القضايا القومية"، حيث بدا أن هدفها هو بناء نظم وطنية جديدة؛ أساسها الديمقراطية، ونزع قدسية الاستبداد، وبناء مجتمع عصري. إن الديمقراطية هي النظام الأمثل الذي يسمح بالخروج من حال الانحطاط التي صنعتها الدكتاتوريات؛ وإذا كانت من أولى علامات ذلك الانحطاط هي الاستسلام أمام "إسرائيل"؛ فإن الخروج منه سيعيد تشكيل وعي عربي جديد، تحلّ فيه فلسطين مركز البوصلة. لذلك فقد اقترن شعار: "الشعب يريد إسقاط النظام" بشعار "الشعب يريد تحرير فلسطين" في العديد من الميادين العربية. من ثم تأتي القضية الفلسطينية في مقدمة التغييرات الخارجية المتوقعة، وهنا تبرز أهمية ثورة مصر بصفة خاصة.

أولاً- مغزى الربيع العربي:

لقد تحولت المسألة الفلسطينية، خاصة قطاع غزة، إلى عبء أمني استراتيجي على النظام العربي، خاصة على مصر، منذ أقدم شارون عام 2005 على التملص من غزة، وإلقاء عبئها على كاهل مصر. كذلك يعاني الدور العربي والمصري هناك من اتهامات الفصائل بالانحياز، لكن الأخطر هو عدم احترام الفصائل المتناحرة الاتفاقات المتتالية. فإذا كانت مصر قد نجحت في التوصل إلى اتفاق مصالحة، بين حماس وفتح، بعد أسابيع من قيام الثورة فيها؛ فإن السؤال الآتي يبرز على الفور: ما هو مستقبل هذه المصالحة، وما هي حظوظها من النجاح؟ لقد حقق الربيع العربي التعامل مع ما كان مستحيلًا بكونه صار ممكناً، وإن لم يكن فوراً فقريباً. هي البداية على طريق استعادة مصر موقعها. إن موقفها من فلسطين يحدد قدرتها على

حماية مصالحها الاستراتيجية في الوطن العربي، وخارجه أيضاً، فالمسألة الفلسطينية هي البوصلة. ورعاية القاهرة للمصالحة بين حماس وفتح هي خطوة على الطريق، تمنحها قوة إضافية. إن القضية الفلسطينية قبل الثورات العربية غير ما ستكون بعدها، ذلك أن الوظيفة السياسية لإدارة الصراع مع "إسرائيل" كانت جزءاً من تعزيز الوضع العربي القائم، فضلاً عن استخدام المحنة الفلسطينية للغرض ذاته. لقد التقت الرغبتان الإسرائيلية والعربية عند إطالة الصراع، وإسباغ الفردة الجهرية عليه، ما يجعله مستعصياً على الحل: الإسرائيليون أرادوا ذلك لبلورة كياناتهم ككيان مختلف في المنطقة، متفوق عليها، وراذع لها بقوة السلاح، والعرب أرادوا الشيء نفسه كي يتجنبوا التصدي لبناء دول ومجتمعات عصرية، داعمين إنشاء مقاومة تسيطر عليها أنظمتهم، فيما يستولي علي مجتمعاتهم الاستبداد والفساد. وعن لقاء الرغبتين نجمت صناعة الصراع بوصفه سلعة غير قابلة للصراف، وهذا ما كان يتبدى في المحطات التاريخية كلها.

1- القوة السياسية الشعبية:

لا شك في أن من أهم نتائج الثورات العربية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، صعود القوة السياسية العربية الشعبية، وليس أدل على ذلك من تأمل المواقف الإسرائيلية تجاه هذا التطور المركزي. لقد سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى صبّ جام غضبها على الإدارة الأميركية التي أثبتت بتصرفاتها أنها تتراجع أمام الأعداء وتتقضى على الأصدقاء. واعتبرت أن تخلي الإدارة الأميركية عن حليف مخلص مثل مبارك ينذر بها بخطر جسيم؛ لأنها قد تتخلى عن "إسرائيل" وقت الضرورة. لهذا السبب انطلقت حملة قوية ضد أوباما معتبرة أن كل ما يجري في المنطقة ليس سوى ثمرة ضعف الولايات المتحدة، ونتاج خطابه في تركيا والقاهرة. وأشار بعض المعلقين إلى أن الهزة الأرضية التي تمر بها المنطقة ستترك آثاراً استراتيجية لا يمكن تلافياها.

ورغم أن شيئاً لم يتغير بعد بشأن السياسة المصرية إزاء "إسرائيل"، إلا أن الانعطافة تكمن لا في هذه النقطة إنما في بداية استنشعار الإسرائيليين بأن ما حسبوا أنه مات عاد حياً. فالانتفاضات الشعبية العربية المتزامنة تظهر أن ما قيل عن اضمحلال العروبة لم يكن صحيحاً. بل إن الأكاديمي المتخصص في الشؤون العربية، "إيلي فودة" كتب في صحيفة هآرتس إن المحللين أكثروا في السنوات الأخيرة من الحديث عن أن الوطن العربي والإيديولوجية العربية اختفيا مع وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، "لكن الثورات في تونس ومصر، والتظاهرات العاصفة في عواصم أخرى من الدول العربية تثبت، ما إذا كان يلزم الإثبات، أن الوطن العربي لم يختف أبداً"، واعتبر أن أهمية

ملاحظة ذلك تفيد في إدراك أسباب انتقال الأحداث إلى دول عربية أخرى حيث "العلاقات اللغوية، الثقافية والتاريخية، تجعل الوطن العربي ساحة يؤثر فيها حدث يقع في مكان ما، على أماكن أخرى"، كما أشار إلى أهمية مصر التي قادت على الدوام "خطوات وسياقات في الوطن العربي، فمن المعقول الافتراض بأن تؤدي الثورة الحالية أيضاً إلى المظاهرات، الانتفاضات، وربما أيضاً الثورات في أماكن أخرى في الوطن العربي".

ورأى الدكتور دافيد بقاعي من جامعة حيفا أن المارد العربي خرج من القمقم وأن "ما بدأ في تونس وانتقل إلى مصر وليبيا ينتشر كإنتشار النار في الهشيم في الوطن العربي كله، ويهدد بجرّ المنطقة إلى عصر آخر من العنف وعدم الاستقرار السياسي. وبخلاف الماضي، ينبع العنف من مصدر جديد غير معروف في السياسة العربية ألا وهو الجماهير. فقد تبين للجماهير أنهم يملكون شيئاً جديداً لم يعرفوه قطّ ولم يستعملوه وهو القوة السياسية. يجري على الوطن العربي تغيير جوهري ربما يكون ثورة: لقد كُسر حاجز خوف الجماهير من نظم الحكم والحكام". وأوضح أن "أي نظام حكم عربي لا يستطيع أن يرى نفسه منيعاً من تأثيرات الاضطرابات، في ثلاثة اتجاهات رئيسة: أولاً - الفوضى الخالصة؛ هذه هي القوة التي ظهرت فجأة عند الجماهير، وتُستعمل مثل حافز يدفع نحو أعمال احتجاج. إن أجيال القمع والاستسلام تنطلق في قوى جبارة معارضة لا مؤيدة بالضرورة. إن رفع النعال في مواجهة الحاكم ظاهرة ثقافية جوهريّة ذات تأثيرات كبيرة. وثانياً - سعي دول أخرى إلى تأجيج الجماهير، وثالثاً - وهذه هي الظاهرة المركزية الأهم - نشاط حركات الإخوان المسلمين لزعة النظم من الداخل وإسقاطها.

وفي النقطة الثالثة بيت القصيد للكثير من المحللين الإسرائيليين الذين يحاولون طوال الوقت التأكيد لسامعيهم من الأوروبيين أن ما يجري في المنطقة العربية ليس ثورة، ولا ديموقراطية، إنما سيطرة للإسلاميين. وفي ذلك يلتقون تقريباً مع أنظمة الحكم العربية القائمة، التي تنال شرعيتها لدى الغرب؛ من ادعاء وقوفها في وجه التطرف الإسلامي.

2- تغيير موازين القوى:

هناك مناخ جديد بدأ ينتشر في الوطن العربي، مع تصاعد الربيع العربي، معبراً عن تبدل موازين القوى بين الحكومات والشعوب، وهو تبدل استراتيجي، سيكون من الصعب إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورات العربية.

وهناك تبدل ملاحظ في المزاج الخارجي أيضاً، نتج عن ركون القوى الخارجية إلى استقرار النظم العربية، واستبعادها وقوع تغيير مباغت فيها، وعن خطأ المعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات التابعة لها حول الواقع العربي. ومن تابع مواقف الدول الغربية لاحظ ما شابها من اضطراب وحيرة وتناقض، وكيف غيرت سلوكها خلال أيام من النقيض إلى النقيض.

بادرت الدول الغربية، بخاصة الولايات المتحدة، إلى تحرك أسرع في مصر، خشية أن يفلت زمام الأمور من أيديها. إن الولايات المتحدة تعرف أكثر من أي أحد آخر معنى التحول الاستراتيجي الخطير، الجاري في الوطن العربي، والمناهض لسياساتها، لعدة أسباب:

أولها: أن الولايات المتحدة تتحدث دوماً عن الاستقرار باعتباره هدفها الرئيس في المنطقة العربية، ما يعني استمرار الوضع القائم، مع إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية، إلى جانب القمع المكثف، تقوي السلطة القائمة وتجعلها قادرة على مواجهة الخطر، وتقليصه تدريجياً. وكما قال الأميركيون منذ كيسنجر إلى أوباما إنهم يفضلون التعامل مع أشخاص بدل شعوب، وإنهم ضد عودة المنطقة إلى المرحلة التي سبقت طي صفحة الثورة القومية العربية، التي بدأت بالانفصال عام 1961 وتواصلت من خلال هزيمة عام 1967، وامتدت بعد ذلك بلا نهاية.

ثانيها: أن التغيير ليس مصلحة إسرائيلية. وما ليس مصلحة إسرائيلية ليس مصلحة أميركية أو عربية أيضاً. "إسرائيل" تريد استمرار انهيار وضع العرب، لأنهما يزيدان تفوقها عليهم، فليس من المعقول أن تؤيد تطوراً لا تعلم إلى أين يقود؟ تعرف أن حملته والداعين إليه أعداء يضمرون لها كرهاً شديداً، ويقاومون نظامهم لأسباب كثيرة بينها موقفه منها، وسلامه معها، وتراخيه في دعم خصومها وأعدائها من العرب، وإخراج جيشه وشعبه من موازين القوى معها، وتركها تفعل ما تشاء في محيطها القريب والبعيد.

ثالثها: إن سقوط النظام العربي القائم، أو حدوث اختراقات فيه، أو تحوله إلى نظام مختلط، ستنشب فيه صراعات بين بلدان محكومة ديمقراطياً وأخرى معادية لها.

رابعها: انتقال البلدان العربية إلى نظام مسنود شعبياً ومجتمعياً يهدد بإعادة الوضع العربي إلى ما كان سائداً قبل احتواء الثورة القومية العربية، التي عانت الولايات المتحدة الأمريين منها وصارعتها صراعاً مريراً قبل أن تتمكن من إسقاطها، وتخاف أن تكون رداً عربياً تاريخياً جديداً على جريمة الانفصال وهزيمة حزيران، وما تلاهما من تطورات مديدة، قادت إلى تمرد تحمله لأول مرة في تاريخ العرب قوة بقيت غائبة عن مسرح التاريخ، هي المجتمع العربي بفئاته وقواه المختلفة، التي تطرح النظام الديمقراطي كهدف، والحرية الشخصية كوسيلة، والاستقلال الوطني كغاية، مع ما

يجب أن يترتب على ذلك بالنسبة إلى استعادة الحركة القومية المعادية للغرب و"إسرائيل"، وإعادة طرح مسألة الثروة العربية، وأدوار النظم التي تحرسها، والعلاقات العربية العربية، وعلاقات العرب مع العالم، ودور الجماهير في الصراع مع العدو الإسرائيلي.

ثانياً- السياسة الخارجية الثورية:

إن موقف مصر من قضية فلسطين إنما يمليه الارتباط العضوي بين الأمن القومي المصري وفلسطين. إن مصر ليست دولة عادية بحكم المكان والزمان، وما يحدث فيها يؤثر تأثيراً بالغاً في الدوائر المحيطة بها؛ الإقليمية والعالمية. فإذا كانت السياسة الخارجية لأية دولة في العالم هي انعكاس لسياستها الداخلية؛ فإن التغيير الداخلي لا بد أن يستتبع تغييرات خارجية؛ فإذا كنا إزاء "تغيير ثوري" فلنا أن نتصور حجم التغييرات الداخلية والخارجية المتوقعة.

مع ذلك ينبغي تأكيد أن هناك فرقاً كبيراً بين السياسة الخارجية الثورية والسياسة الخارجية للثورة؛ أساس ذلك أن المهمة الأولى لأية ثورة تتركز على السياسة الداخلية لا السياسة الخارجية. معنى ذلك أنه ليس من المتوقع، بل وليس من الممكن، أن تتبنى أية ثورة، في اليوم التالي مباشرة لقيامها، "سياسة خارجية ثورية"، حتى تستعيد درجة يعتد بها من الاستقرار. من ثم فإن ثورة مصر، وأية ثورة، ليس في إمكانها أن ترسم أو تمارس سياسة خارجية ثورية، من قبل أن تتجسد "الثورة" على الأرض، ويقوم "النظام الجديد".

1- توجهات التغيير:

إن مصر الثورة عندما اعتبرت أن الفرصة مواتية للحديث عن السياسة الخارجية نطقت بما أرادت الثورة أن تؤكد. فكان هذا موضوع أول حديث أدلى به وزير خارجية مصر الثورة نبيل العربي. قال بالحرف الواحد: "إن مصر لديها روح جديدة بعد ثورة 25 يناير، وستفتح صفحة جديدة مع جميع الدول، بما فيها إيران التي "لا نعتبر أنها عدو"، وستستعيد مصر دورها الإقليمي، مع الالتزام بالاتفاقيات وعدم التفريط في الحقوق". وطالب "إسرائيل" بأن "تلتزم ببند معاهدة السلام"، موضحاً أن الهدف منها كان "معاملة إسرائيل كدولة طبيعية بطريقة ما، ونظراً لعدم قراءة الأوراق بطريقة سليمة؛ فإن البعض تصور أنه يجب معاملة إسرائيل معاملة متميزة وهو ما يخالف المعاهدة". وقال العربي أيضاً: "إن اتفاقية السلام بين البلدين ليست مقدسة، وبها بعض البنود التي يمكن إعادة صياغتها". وأضاف "إن اتفاقية كامب ديفيد تحتوي على بنود قابلة للتغيير، ولكننا لا

نفكر فيها الآن". وطالب بـ"تطبيق ما جاء في المعاهدة بشكل صحيح، خاصة ما يتعلق بتطبيق القرار 242، الذي يعني انسحاب إسرائيل من جميع المستعمرات التي أقامتها". وطالب أيضاً بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ما يعني الابتعاد عن الدور الأميركي، الذي هيمن بالانحياز الكامل لـ"إسرائيل" منذ عام 1967.

إن هذه التصريحات تعني أن تحدي السياسة الخارجية لمصر الثورة سيتطلب جهداً أميركياً إضافياً، لفهم هذه الثورة، التي تغيرت مواقف الولايات المتحدة منها تغيراً كبيراً أكثر من مرة. ويعطي هذا البيان الواضح كل انطباع بأن الثورة تعي خطورة هذه التحديات، مع ذلك فإنها لا تريد أن تؤجل خوضها؛ سواء في مواجهة "إسرائيل"، أو في مواجهة الولايات المتحدة. ويأتي إيضاح العربي بشأن العلاقات مع إيران في توقيت بالغ الأهمية؛ حيث يجد بعض الأطراف الخليجية -التي هزتها التغييرات الثورية حولها- أن الفرصة الوحيدة للإفلات من احتمالات الثورة ربما تكون عبر افتعال معارك جانبية مع إيران. ولو كان تفكير تلك الممالك النفطية إيجابياً بشأن تطورات المنطقة؛ لأدركوا أن مصر وإيران وتركيا تشكل مثلث القوة الإقليمية القادر على التصدي للتحديات من داخل المنطقة ("إسرائيل")، ومن خارجها (الولايات المتحدة)، بسياسات إيجابية، تراعي مصالح شعوب المنطقة، وتهجر دور حارس النفط، ودور خادم حلف الأطلسي.

نعم، إن عودة السياسة الخارجية المصرية إلى الاهتمام بمصالح مصر، ومصالح الفلسطينيين وحقوقهم، والعلاقات مع إيران، من منظور إيجابي يحدد أهدافه وسبل التحرك لتحقيقها، هي الطريق السليم إلى نظام عربي جديد، مناهض لنظام "الشرق الأوسط" الذي تقوده الولايات المتحدة، وتريد أن تبنيه على مقاس "إسرائيل" ومصالحها وأهدافها.

2- أول إنجاز قومي للثورة:

اتفاقية المصالحة الفلسطينية كانت باكورة الإنجازات القومية المتوقعة للثورة المصرية، كذلك قرار رفع الحصار المفروض من العهد البائد على قطاع غزة. فوجئت "إسرائيل" بالمصالحة التي تمت بين حركتي فتح وحماس، وبما تمكنت مصر الثورة من تحقيقه في أسابيع، فما كان من نتيا هو إلا أن صرح بأن على رئيس السلطة أن "يختار بين المصالحة مع إسرائيل أو مع حماس"، ثم أضاف بغرور مطلق: "لن يكون من سلام مع الاثنين".

أجل إن ردود الفعل الإسرائيلية تصل إلى حدود الهستيريا، على ما تحققه المصالحة الفلسطينية من مناعة للوحدة الوطنية، حيث كان يجب ألا يحصل هذا الشرخ في مرجعية مقاومة

"إسرائيل". إن ذلك يؤكد أن "إسرائيل" تصرفت على أساس تفكيك، ثم تفتيت، شرائح الشعب الفلسطيني، والاستفراد بالسلطة الفلسطينية، من خلال إلغاء نهائي لأي توازن محتمل، حيث أن اتفاقيات أوسلو ودور مصر، أسهما في استمرار الشرخ وفداحته بين السلطة وحماس.

أكثر من ذلك فإن "إسرائيل" تستهدف الضفة الغربية وحدها، في حين أن قطاع غزة هو بمنزلة "كيان عدائي"، وذلك يفسر شراسة ردود الفعل على اتفاقية المصالحة الفلسطينية، وكذلك قرار رفع الحصار على قطاع غزة، والذي وصفه نبيل العربي بأنه "كان مخجلاً وشائناً".

إن "إسرائيل" غيبت حقوق الشعب الفلسطيني، بمعنى أن وحدة المرجعية الفلسطينية ستمهد لإعادة بلورة قدرات ردع عربية، ما سيعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها في الوجدان العربي والضمير العالمي. من ثم تعمل "إسرائيل" جاهدة لجعل كل انتقاد لها يشكل انتقاصاً من شرعية وجودها، ويترافق مع هذا الازدراء بعقول الناس امتناعها الدائم عن تعريف حدودها، واتهام أية مقاومة جادة لاعتدائها بأنها "إرهابية"، مستندة في هذا المسلسل من تشويه الحقائق وتحريف المصطلحات، إلى إشعار المجتمع العالمي بالذنب لأنها كيان مهدد، لذلك تمارس منذ قيامها إهدار حقوق شعب فلسطين، داخلها، وفي جميع الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمها حق العودة.

إلا أن عودة مصر إلى ممارسة دورها الواعد سيضع حداً لتمادى "إسرائيل" في الانفلات من المساءلة، كما أن الثورات العربية تعبر عن حيوية الالتزام بالحقوق القومية والإنسانية، كما في جدية الإصرار على تحقيقها، وأيضاً في تمكين شعوب الأمة من استرجاع تكاملها، بما يوفر للتنمية فرصتها، وللمواطنة حضورها وكرامتها.

هذا كله يفسر حماقة وانفعالية الردود الإسرائيلية على اتفاقية المصالحة الفلسطينية، لأنها تدرك أنه لن يكون سهلاً عليها بعد الآن الاتكال على مصر "محايدة" في ما تقوم به من اعتداءات على المقاومة في قطاع غزة ولبنان، الأمر الذي ترى "إسرائيل" أنه يضع أمامها المزيد من التحديات والأعباء العسكرية، وهذا بدوره سوف ينطوي على مزيد من المساعدات العسكرية.

لقد اكتشف الرأي العام الأميركي بخاصة، والعالمي إجمالاً، الحيوية العربية الكامنة، التي كانت مكبوتة ومهمشة، فإذا بها تخرق أنظمة الاستبداد بنجاح أحياناً، وتعثر أحياناً أخرى، لكن رغم هذا التباين فإن الربيع العربي أرجع التعامل مع العرب كأمة واحدة، وأكد أن شعوبها قادرة على تحقيق مطالبها المشروعة.

إن المصالحة في فلسطين خطوة في هذا الاتجاه، وهذه هي المفاجأة الحقيقية التي صدمت إسرائيل، وهو سر عشوائية انفعالاتها، وإن بمفردات يتقنها ننتياهو، مطالباً الولايات المتحدة باستمرار

الالتزام بضرورة التفوق الاستراتيجي على كل العرب، وإيران. يبقى نتيا هو، وحلفاؤه في "إسرائيل" وفي الكونجرس، في حال إنكار، بذريعة أن العالم يعمل على نزع شرعية "إسرائيل"، رافضاً الإقرار بأن عدوانها وعنصريتها، وتخلف عقيدتها الصهيونية، هو الذي يدفع "إسرائيل" إلى كونها هي التي تنزع الشرعية عن نفسها، وهذا ما يؤكد المجتمع الدولي.

من هذا المنظور تأتي مصر، من خلال إنجاز المصالحة، بل تأسيس وحدة مقاومة ناجعة، ليمثل باكورة تحرير فلسطين، ما يؤول إلى تحرير اليهود، كل يهودي يحتكم إلى ضميره، من التوقيع العنصري، والإرهاب الفكري. أصبح باستطاعة مصر الآن قول: "لا" كبيرة للسياسات الإسرائيلية. وهذا يعني ممارسة سيادتها وحققها في رسم سياساتها، بناء على مصالحها الوطنية والقومية. الموقف الجديد يجعل الاستقلال الكامل أساس علاقة مصر مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وليست تابعة. إن تخلي مصر عن القضية الفلسطينية، وانحيازها الكامل إلى "إسرائيل"، طوال أربعين سنة، جعلها فاقدة أية قدرة على التأثير في محيطها القريب والبعيد، وغير قادرة على التخطيط الاستراتيجي. سقط النظام السابق في اللعبة الداخلية لحماية مصالح طبقية، تكونت على هامش العولمة والانفتاح. منذ السادات واتفاقيات كامب ديفيد استراح النظام من عبء العرب وقضيتهم، رافعاً شعار 99% من الأوراق في يد الولايات المتحدة، بما في ذلك أوراق السياسة الداخلية. الآن، بدأ عصر الثورة التي تبدو أكبر من عمرها بكثير. أما سياستها الخارجية فبدأت بالخطوة العملية الصحيحة عندما رعت المصالحة الفلسطينية. عادت مصر من البوابة الصحيحة، وينتظر منها الكثير لرسم سياسة عربية جديدة، بعيداً من تحريض النظام السابق، الذي قسم الوطن العربي إلى معسكرين متحاربين، يدير شؤونه الصراع الأميركي الإسرائيلي مع إيران.

ثالثاً- التحولات الفلسطينية:

إن تقرير احتمالات مستقبل المصالحة، والمشروع الوطني الفلسطيني، بل ومستقبل القضية برمتها، يقتضي البحث في العقلية التي أنتجت اتفاق أوسلو، وتحديد أصولها التاريخية والسياسية.

1- مفاوضات الوضع النهائي:

تكشف التسوية القائمة والمسيرة الجارية أن المفاوضات الفلسطينية يخسر كثيراً -فوق جملة خسائره الفادحة حتى الآن- إذا اقتنع أنه يتفاوض فعلاً على "وضع نهائي". مؤدى هذا أن عليه أن

يدرك أن ما هو مضطر إلى التخلي عنه الآن يجب أن يبقى ممكن الاستعادة في المستقبل. تبدو هنا المفارقة صارخة؛ حيث أن الفلسطيني -صاحب الحق التاريخي- يتفاوض من نظرة آنية، بينما الإسرائيلي -صاحب الدعوى الأسطورية- يتفاوض من منظور تاريخي؛ وهو يتفاوض على "الوضع النهائي" يدرك أنه "وضع نهائي"... لكن إلى حين! لذلك فهو يعمل على أن تكون الأوضاع "نهائية" بالنسبة إلى الفلسطينيين، مفتوحة على التدهور، لكنها "غير نهائية" بالنسبة إلى مخطط "إسرائيل"، إنما قابلة للاطراد والتوسع، ويمكن رصد العديد من التحولات الفلسطينية التي جعلت هذا التوجه ممكناً:

أولها: من مبدأ صراع الوجود إلى مبدأ نزاع الحدود.

ثانيها: من شعار "تحرير فلسطين" إلى شعار "الاستقلال الوطني".

ثالثها: من شعار "الاستقلال" إلى "الدولة الافتراضية".

رابعها: من مبدأ التحرير إلى منهج التسوية.

خامسها: من شعار مقاومة "اتفاقات الإذعان" إلى "شعار احترام "اتفاقات أوسلو".

سادسها: من الشرعية الثورية .. إلى النزعة الرغوية *Wishful Thinking*.

سابعها: من مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة إلى الدولة "ثنائية القومية".

ثامنها: من حل الصراع إلى إدارة الأزمة الفلسطينية.

سابعها: من التسوية إلى "الحرب على الإرهاب".

إن هذه التحولات الفلسطينية كانت لها تبعات جسام في مسيرة النضال الفلسطيني، بخاصة عندما حانت "لحظة مواجهة الحقيقة" كما هي متجسدة على الأرض؛ ذلك أن التخلي عن هوية حركة التحرر الوطني قد رافقه اعتبار الشعب الفلسطيني طرفاً في "نزاع" إسرائيلي - فلسطيني، لأن القضية الفلسطينية بدأت عام 1967 من دون نكبة عام 1948. كذلك فإن اعتبار "مخيم لاجئين كبير" مجرد منطقة محتلة، تريد التحرر من الاحتلال، رافقه أيضاً التخلي عن أخلاقيات ومعنويات حركة التحرر الوطني، التي لا يمكن أن تعني إلا حق العودة. إن حركات التحرر الوطني تتخلى عن صيغة حركة التحرر إذا نالت الاستقلال، وأصبحت دولة، لكنها في حال اللاجئين لا تغير شيئاً إذا أصبحت دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن المأساة سوف تستمر وتتعاظم، وسوف يصبح الشعب الفلسطيني مرتعاً لأصوليات متعددة إذا استمر برفض التسوية "الواقعية"، وفق المنطق الإسرائيلي. في إطار الحديث عن "الواقعية"؛ لا بد من الاعتراف بأن التوصل إلى تسوية مع "إسرائيل"، يقبل العرب بشروطها كما

يقبلها الإسرائيليون، بات بحد ذاته اعتقاداً ميتافيزيقياً غير واقعي، يصر عليه من حولوا "الواقعية" إلى إيديولوجية لا تتعامل مع الواقع، بل مع ضرورة التحلي بصفة "الواقعية" كضرورة في إطار مسعى تبني هيمنة النظام الرسمي الغربي، بشأن "إسرائيل"، وغير "إسرائيل".

في سياق هذه العملية فإن تحويل تناقضات "الصراع" إلى مجرد "نزاعات"، يمكن إيجاد تسويات لها، إنما هو مجرد وهم آخر من أوهام بعض أقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، التي لم يعد التحرر الوطني يشكل رافعتها التاريخية، في تجديد أو إعادة إنتاج ذاتها، كضمانة لاستعادة الحقوق الوطنية التاريخية لشعب ساد على أرضه، ولو لم يمتلك سيادته الوطنية على وطنه.

خلاصة ما تقدم أن ثمة فصل جديد في الحال الفلسطينية؛ في هذا الفصل ستكون قضية التحرر الوطني تاريخاً، بمقدار ما حدث من تغيير في تكوين واتجاهات وأهداف القوى التي شكلت في مجموعها حركة التحرير، والتي حملت لواء تلك القضية. يعود ذلك إلى اعتماد "منهج التسوية"، وفق التصور الإسرائيلي، مع ما تبع ذلك من حال الانقسام العميق الذي نتج عن دخول الإسلام السياسي، على المستوى الفلسطيني، على خط القضية بقوة منذ العقد الماضي، والشيوخوخة التي دبت في القوى التي عملت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

2- طغيان التناقضات الداخلية:

لا شك في أن هذا الانقسام الفلسطيني قد أحدث خللاً بنائياً، وخلق وضعاً لم يتعود الفلسطينيون عليه، ولم يطوروا أدوات، ولم يفرزوا قادة مؤهلين للتعامل معه، غير أن الأخطر من هذا الانقسام شيوع الفوضى الناجمة عن صراع القوة والنفوذ، بين مجموعات متصارعة في الحركتين الرئيسيتين اللتين ينقسم الفلسطينيون بينهما: فتح وحماس، وتنقسم كل منهما بدورها بين شلل و"أجندات"، لذلك باتت المعضلة أبعد من صراع بين حركتين، ومشروعين، فهي تنطوي أيضاً على صراعات مصالح بين قادة لكل منهم مجموعته، و"أجندته". من هذه الصراعات ما بات متجذراً إلى حد يصعب اقتلاعه عبر اتفاقات بين الحركتين، ما يؤدي إلى تحويل المسألة الفلسطينية برمتها من حال إلى أخرى، وينقلها من فصل في تاريخها إلى فصل آخر.

في هذا الفصل الجديد، تطغى التناقضات الداخلية؛ الناجمة عن صراعات المصالح والقوة والنفوذ، على التناقض مع الاحتلال، الذي يتحول يوماً بعد يوم إلى أداة تُستخدم في إدارة تلك التناقضات. لا يعني ذلك أن الصراع ضد الاحتلال، الذي يمثل التناقض الرئيسي في قضايا التحرر الوطني، يضمحل أو يتلاشى؛ فهو معطى موضوعي غير قابل للإلغاء، إلا بتحقيق أحد طرفيه نصراً

حاسماً، أو بالتوصل إلى حل لا بد أن يأخذ صورة تسوية تاريخية نهائية. أما وأن لا هذا ممكن، ولا ذلك وارد، حتى في ظل التدهور المتزايد في الوضع الفلسطيني، يصبح السيناريو الأقرب إلى الواقع في الفصل الفلسطيني الجديد هو انفجار متزايد للصراعات الداخلية، على نحو يحجب الصراع ضد العدو حيناً، ويبعده عن "الكادر" حيناً آخر، من دون أن يلغيه أو يغير طابعه.

نظراً لأن هذه الحال الفلسطينية الجديدة ليست ساكنة، بل تتسم بديناميكية شديدة، يصبح ضرورياً استشراف الصورة التي ستكون عليها المصالحة الجديدة بعد سنوات، لا فقط بعد شهر، مع انخراط أعداد متزايدة من الناشطين والمقاومين في الاقتتال الداخلي، وتحولهم من حماة شعبهم وقضيتهم إلى مقاتلين، يرهبون هذا الشعب ويمثلون عبئاً عليه. لم يعد خفياً أن قادة المجموعات الأكثر قوة ونفوذاً في الحركتين عاكفون على تطوير قدراتهم العسكرية تدريباً وتسليحاً.

لا تبدو الوساطة التقليدية مجدية، فلم تعد أدوات إدارة الصراعات الفلسطينية في الفصل المنتهي مجدية في الفصل الجديد. من دون أدوات جديدة، داخلية بالأساس، من خلال حركة شعبية تهدف إلى التحرر من سطوة أمراء "فتح" و"حماس"، وتواجه الاحتلال في كل مكان، وتفرض قادتتها الميدانيين المناضلين القادرين على استعادة الطابع الوطني التحرري لقضية فلسطين؛ فقد ينتهي الفصل الفلسطيني الجديد إلى تقسيم الأراضي المحتلة عام 1967 بين الحركتين، في أحد أكثر السيناريوهات سوء وهزلاً. يجد هذا السيناريو أساسه في واقع مؤلم يقول إن ما يفصل بين غزة والضفة بات أكبر بكثير من المسافة الجغرافية التي لا تتجاوز 45 كيلو متراً فقط. عندئذ قد ينتهي حلم الدولة الفلسطينية المستقلة بدويلتين بائستين، تسيطر على كل منهما إحدى الحركتين اللتين خدع معظم الفلسطينيين أنفسهم عندما وضعوا قضيتهم بين أيديهما.

رابعاً- حل الدول الثلاث:

في المناقشات النظرية والسياسية والأكاديمية، إزاء مستقبل الصراع على فلسطين، كان السجال الدائم محتتماً بين فكرة إقامة دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، وفكرة إقامة دولة واحدة تقوم على أسس المساواة والديموقراطية والمواطنة بين كل من يعيش على أرض فلسطين التاريخية، من مسلمين ومسيحيين ويهود. بيد أن الأمر شبه البديهي الذي يقبع في قلب التطورات التي تشهدها هذه المنطقة، بتقلباتها الحادة، هو ذلك المنطق الغريب والمفاجئ للواقع على الأرض، الذي يفاجئ

الجميع بسيناريوهات قد لا تخطر على بال أحد. فعوضاً عن الحلين المذكورين صار الواقع يقول إن هناك حلاً ثالثاً: دولة إسرائيلية قوية، ودولتان فلسطينيتان ضعيفتان.

ربما جاز وصف الوضع الفلسطيني بأنه الأخطر في تاريخ القضية الفلسطينية، لأن الانقسام الحزبي والاختلاف السياسي انعكسا على الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية كما لم يحدث في تاريخ الفلسطينيين. اختلف الفلسطينيون كثيراً في القرن لكن كل اختلافاتهم كانت فوق الجغرافيا الوطنية، وبقيت على مستوى القيادات والأحزاب والأطروحات. حتى في أوج الأزمات التي تحولت إلى صدامات مسلحة لم يحدث أن انعكست على جغرافيا الوطن الفلسطيني.

إن حل الدول الثلاث هو الذي يلوح في الأفق، مع ضرورة التحفظ على استخدام تعبير "دولة" لوصف كيان الضفة الغربية وقطاع غزة المنفصلين. فما لم يسترد الاقتناع لدى طرفي الصراع الفلسطيني بأن فكرة إقصاء أي طرف للطرف الثاني من "الجغرافيا" التي يسيطر عليها الطرف الآخر هي باختصار مستحيلة، فإن الانفصال الجغرافي سيكرس. ليس في مقدور أحد تقدير المآل النهائي لمثل هذا الانفصال، لكن بالإمكان القول إن هذا الانفصال سيكرس مع مرور كل يوم. كل أسبوع يمر على الفلسطينيين وهم على وضعية الاستقطاب بين غزة والضفة يعزز من الوضع الراهن، ويجعل من ظرفيته وسمته وضعاً يصعب الرجوع عنه.

لذلك باتت المعضلة أبعد من صراع بين حركتين، وأعمق من تناقض بين مشروعين، فهي تتطوي، فوق هذا وذاك، على صراعات مصالح بين قادة لكل منهم مجموعته، بل وله أحياناً "أجندته". يعني ذلك أننا إزاء معضلة تحول "ميليشيوي" لبعض من أهم أجنحة ومجموعات حركتي فتح وحماس على نحو يؤدي إلى تحويل المسألة الفلسطينية برمتها من حال إلى أخرى، وينقلها من فصل في تاريخها إلى فصل آخر.

النتيجة أن الحركة الفلسطينية أخفقت في الخيارات التي أخذتها على عاتقها، لا فقط بسبب ضعف قواها في مواجهة عدوها، أو لعدم توافر الظروف الدولية والإقليمية المواتية لها فحسب، إنما أيضاً، بسبب عدم توافر الشرط الذاتي لذلك، بحكم تخلف إدارتها، وهذا بدوره ناجم عن غياب روح المؤسسة، والقيادة الجماعية، والعلاقات الديمقراطية في بني هذه الحركة، وميلها لمنهج بث الشعارات والإنشائية، على حساب تنمية الفكر النقدي، وحسابات الجدوى، والحفاظ على الإنجازات، كما بسبب سيادة العقلية المزاجية التي طبعت هذه الحركة بطابعها.

خامساً - مازق حماس:

إن مآزق فتح عديدة ومعروفة، بخاصة منذ قبولها "مشروع السلام العربي"، الذي أقرته قمة فاس عام 1982، وهو نفس ما ورد في خطاب السادات أمام الكنيست، وصولاً إلى التنازلات الجسيمة في اتفاقيات أوسلو، أما مآزق حماس، الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتقرير مستقبل المصالحة، فهو المآزق ذاته الذي تواجهه منذ قررت الانضمام إلى "نظام أوسلو". لقد تعرضت حماس إلى حملة استهداف إسرائيلية وغربية واسعة، منذ ما بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر؛ حيث جرى إعلانها "منظمة إرهابية"، واتخاذ إجراءات عديدة لتجفيف منابعها المالية، واستهداف قياداتها بالاعتقالات الإسرائيلية. بدأت حماس تتخذ إجراءات التأقلم الضرورية للحفاظ على نفسها. وبما أن شعبيتها كانت في صعود مقابل تردي أداء فتح في السلطة؛ وحيث أن المجتمع الفلسطيني كان يئن مطالباً بتحقيق الإصلاح الداخلي، وتصويب مسيرة التسوية التي لم تجلب له سوى الدمار والجدار والكانتونات، وجدت حماس فرصتها في تحصين نفسها عبر الشرعية الانتخابية، وقررت دخول النظام السياسي الفلسطيني بحذر عبر بوابة المجلس التشريعي.

سعت قيادة الحركة إلى اعتماد تكتيك التغيير التدريجي طويل الأمد، تغيير يحمي وجودها ولا يطيح بمنطلقاتها، ويجعلها في منزلة بين المنزلتين، قدم داخل النظام والقدم الأخرى خارجه، حتى تتم مواعمة المواقف. لذلك حاولت الحركة في خطابها التثويري حول الانتخابات التفرقة بين دخول المجلس التشريعي والانضمام إلى السلطة، معتبرة المجلس مؤسسة "مستقلة" عن السلطة.

كان هدف حماس أن تترجم قوتها في الشارع الفلسطيني إلى قوة انتخابية تمكنها من أن تتحول بموجبها إلى قوة المعارضة المركزية داخل المجلس التشريعي. بالتالي تكسب القدرة على تغيير وضعها، دون أن تضطر إلى تغيير مواقفها. فنقوم باستغلال هذا الوضع لفترة الأربعة أعوام لتسهيل القيام بمتطلبات تحولها إلى حركة سياسية، تعمل من داخل النظام السياسي بالكامل.

لم تنجح الحركة في ترجمة خطتها الانتقالية إلى واقع ملموس؛ فقد حصلت، في مفارقة عجيبة، على تأييد انتخابي أكثر مما أرادت في هذه المرحلة الحرجة. هكذا انتقلت مباشرة من وضعية وجودها خارج النظام السياسي بالكامل، إلى وضعية الاضطرار لقيادة هذا النظام مباشرة، دون مرحلة انتقالية لإعادة التأهيل. فقد أصبح لزاماً عليها، وهي تواجه سيلاً من الضغوط الداخلية والخارجية، أن تخرج من العموميات التي كانت ستستند إليها لو أصبحت في وضع المعارضة المريح، لأن العموميات لم تعد تفي بالغرض، بخاصة تجاه مسألتي الاعتراف بـ"إسرائيل" والتفاوض معها -من جهة، والاستمرار بتبني المقاومة المسلحة- من جهة أخرى.

إن نتائج الانتخابات أدخلت كل القوى الفلسطينية في مأزق صعبة، وقلبت كل المعادلات، وأدخلت معها في نفق هذه المآزق الأطراف العربية والدولية. لا شك أن مأزق حماس أكبر، لأنها تسلمت السلطة بهذا الشكل المفاجئ وهي غير مستعدة لها، ولا تملك عصاً سحرية لتفكيك أعباء التركة الثقيلة، رغم كل ما قيل عن برنامجها السياسي والفكري وعن تنظيماتها المدربة.

تتبعي استعادة كل ما تقدم، في إطار استشراف احتمالات مستقبل المصالحة، ومدى حظوظها من النجاح؟ يجمع معظم التوقعات على التحذير من صعوبات وعقبات كثيرة تواجه حماس في ظل الثورات العربية، وبعد المصالحة مع فتح، من بينها، مثلاً لا حصراً:

1- الموقف من اتفاقات أوسلو التي تنظم ما بقي من علاقة مع "إسرائيل" والمجتمع الدولي؛ بالتالي الموقف من العلاقة المباشرة مع "إسرائيل"، التي تحكمها بنود الاتفاقات لتسيير أمور الحياة اليومية للمواطنين.

2- الموقف من نهج المقاومة، وهل يمكن الجمع بين السلطة والمقاومة في آن؟ والجواب معروف، خاصة أن "إسرائيل" تبحث عن ذريعة لتنفيذ ما تبقى من مخططاتها للتهويد والضم والاستيطان والسيطرة على القدس.

3- الموقف من فتح والتنظيمات الأخرى؛ هنا تبرز أسئلة أخرى منها احتمالات المواجهة بين أنصار فتح وأنصار حماس؟ ثم ما هو الموقف من التنظيمات الأخرى، بخاصة حركة الجهاد الإسلامي، إذا قررت التفرد بالقيام بعمليات داخل فلسطين المحتلة عام 1948، أو إطلاق صواريخ على المستعمرات؟ هل ستطالبها بالتهدئة أم سترغمها على ذلك؟

4- الموقف من السلطة نفسها بكل ما فيها من فساد وقصور؟ هل ستسرح الموظفين، بخاصة رجال الأمن، وهم في معظمهم من فتح؟ وما هو البديل في ظل الأوضاع المالية الصعبة، والحصار الإسرائيلي، والشروط القاسية المفروضة على السلاح والتراخيص لقوى الأمن؟ ثم كيف ستنفذ برنامجها لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأديان والاتجاهات.

5- الموقف من الأوضاع الإقليمية، في ظل ظروف صعبة تمر بها المنطقة؛ إذ لا بد من توازن في العلاقات مع الدول العربية التي تقيم حماس معها علاقات طيبة، بينما هناك من يراهن على أنها قد تتحاز إلى "الحلف الجديد" بين إيران وسورية وحزب الله في لبنان.

6- الموقف من المجتمع الدولي؛ إذ إن حماس تواجه بواقع آخر هو التعامل مع دول العالم والأمم المتحدة، واتخاذ موقف محدد من شروطها ورفضها التعامل معها، إلا بنبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وتبني الالتزامات الواردة في اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق.

إن حماس أصبحت الآن تزرع تحت وطأة ضغوط متعاكسة ومتضاربة، هناك مجموعة من الضغوط الخارجية، الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، التي تنذرنا بعدم الاعتراف، وإيقاف تقديم المساعدات للسلطة، وتأتي متوازية مع ضغوط من فتح ترفض مد يد العون الحقيقي لحركة حماس لتخطي الأزمة، بالمقابل تواجه حماس ضغوط مواقفها المعلنة وبرنامجه الانتخابي وشعاراتها وجماهيرها، التي تتوقع منها ترجمة الأقوال إلى أفعال.

سادساً - المشروع الوطني الفلسطيني:

تتأكد تأثيرات المصالحة على المشروع الوطني الفلسطيني بالنظر إلى تباين التوجهات الفلسطينية في هذه المرحلة؛ ففي الوقت الذي ينشغل فيه بعض الفلسطينيين بمتابعة أخبار الحوارات التي تجريها فصائل فلسطينية لمعرفة مصير المصالحة، ينشغل فلسطينيون آخرون من خارج هذه الفصائل عن وجهة أخرى وعن مصير القضية عموماً.

يستند الباحثون عن وجهة أخرى إلى واقع أن الحوار الوطني الفلسطيني لا يحاول مناقشة القضايا والأعباء التي تواجه النضال الفلسطيني، بقدر ما يحاول إعادة تقاسم المكانة والموارد، سواء في السلطة أو في المنظمة، وأن الاقتتال الداخلي بات يدفع الشعب الفلسطيني، يأساً، أو من دون اختيار، نحو العودة إلى الوراثة أو القفز إلى الأمام.

في خيارات العودة إلى الوراثة؛ يتضح أنه بعد جلاء عجز القوى الوطنية الفلسطينية عن تجسيد خيارها، الذي يتمثل جوهرياً في إدارة الشأن الداخلي باستقلالية، نشأت الحاجة إلى وصاية أو شراكة خارجية. وعادت إلى الواجهة أصوات تناقش الخيار الأردني في الضفة الغربية، وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وهو ما كان قائماً قبل حرب عام 1967.

كما أن خيارات القفز إلى الأمام؛ وهي أيضاً عودة إلى الوراثة، باتت ترى في استخدام فزاعة "الدولة الديمقراطية" وسيلة ضغط على "إسرائيل" لقبول الدولة الفلسطينية، وأنه لم يعد هناك مجال لإقامة دولة فلسطينية في ظل الاستيطان، وانسداد أفق الدولة الفلسطينية المستقلة. ويشددون على أنه لم يعد هناك خيار سوى دولة واحدة يعيش فيها العرب واليهود بمساواة تامة.

تعرض أطروحات العودة إلى الوراثة أو القفز إلى الأمام في ظل إحساس بتعاظم الخطر الوجودي، لا فقط على القضية الوطنية، إنما على الأفراد أيضاً؛ أساس ذلك أن الحصار المفروض على الفلسطينيين في ظل صمت دولي وعربي، كما تباطؤ المصالحة، وتنامي نزعات العنف في

المجتمع، بات يدفع نحو البحث عن مخارج؛ إلى حد أن ثمة من يتمنى عودة الاحتلال الإسرائيلي، فيما يتمنى آخرون عودة الوصاية، أو فرض وصاية دولية أو عربية جديدة.

إن افتقار الفلسطينيين للدولة الواحدة، وللأرض المتواصلة، أوجد تباينات داخلية واسعة، وأسهم في خلق تمايزات جيوسياسية بين "شطري الوطن"؛ فالميل في الضفة الغربية إلى الخيار الأردني يجد قبولاً ما، فالأردن كان حاكماً في الضفة، وهو بوابتها إلى العالم، أما في غزة فالحال مختلفة، فنظراً لانعدام التواصل بين الضفة والقطاع غدت مصر هذه البوابة.

برغم أن مصر والأردن يعلنان جهاراً أنه لا مطمع لأي منهما في العودة للسيطرة لا على الفلسطينيين عموماً، ولا على الشطر الذي كان يخضع لكل منهما في الماضي، فإن الواقع السياسي يشير إلى تباينات. لقد كانت القضية الفلسطينية على الدوام جزءاً من الأمن الوطني المصري، بالتالي لم يتم التعاطي أبداً مع قطاع غزة إلا بوصفه بوابة لهذا الأمن. أما القضية الفلسطينية على الصعيد الأردني، فهي شأن داخلي مصري لأكثر من سبب. فضلاً عن أن الضفة الغربية كانت طوال أكثر من ثلاثين عاماً جزءاً من السيادة الأردنية.

لم يصطدم الأمن القومي المصري بالطموحات الوطنية الفلسطينية لأنها ظلت أمراً خارجياً؛ لكن السيادة الأردنية اصطدمت مراراً مع هذه الطموحات. وأياً تكن الحال، فثمة في الجانب الفلسطيني من لا يزال يؤمن بوجوب إعادة الوحدة بين الضفتين، تحت شعار فيدرالي أو كونفيدرالي، وثمة قوى سياسية مؤثرة في الضفتين لم تتقبل قرار فك الارتباط، ولا تزال تعتبره غير دستوري. واليوم لم يعد سراً وجود قوى في الضفة الغربية تتحدث علناً عن ضرورات العودة إلى الخيار الأردني، برغم أنها كانت إلى وقت قريب ضمن الخط الاستقلالي الفلسطيني.

يعتقد كثير من الفلسطينيين أن عدم التوصل إلى مصالحة حقيقية كفيل بإنهاء عوامل الممانعة الأخيرة، التي لا تزال تقف في وجه إشهار المطالبة بالوصاية، فالوضع المريع، وانعدام الآمال بتغيير قريب، يجعل من التفكير في وجهة أخرى أمراً عادياً. ففيما لا تزال الفصائل تتحدث عن المشروع الوطني، صار الشارع يتحدث عن الرغبة في الأمن الوجودي والمعيشي. هكذا يبدو أنه في الوقت الذي تتشغل فيه فتح وحماس بمناقشة الحصص في الأجهزة الأمنية، يناقش آخرون قضايا المستقبل الأبعد، وفي رأيهم أنه يمثل الثغرة الأساسية في اتفاق مكة الذي لم يعالج أزمة العمل الوطني الفلسطيني، واكتفى بمعالجة جوانب الحصص في حكومة الوحدة.

سابعاً - الثورة والهيمنة الإسرائيلية:

تتعامل "إسرائيل" بكثير من الحيرة في كل ما يتعلق بتداعيات الثورات العربية، وآفاق التغيير الاستراتيجي في المنطقة. ورغم التزام القادة السياسيين والعسكريين الصمت في الأغلب أمام وسائل الإعلام فإنهم يكادون ينفجرون من فرط انعدام اليقين لديهم بشأن المستقبل. للوهلة الأولى كان القلق سيد الموقف في "إسرائيل" عندما انفجرت الانتفاضة في تونس، لكن سرعان ما احتل الواجهة نوع من الذعر في أعقاب الثورة في مصر. وبدا جلياً أن الاستخبارات الإسرائيلية أخطأت ليس فقط في عدم توقع الثورات، إنما أيضاً في توقع نتائجها. فقد آمنت الاستخبارات الإسرائيلية، على الأقل فيما يتعلق بمصر، بأن نظام مبارك مستقر وآمن وأنه سوف يتجاوز العاصفة. لكن ما إن أعلنت استقالته حتى أشيع أن "إسرائيل" مطمئنة إلى الجيش المصري. ومع تجاوز الجيش مع مطالب الثورة تراجع منسوب الثقة لدى تلك الاستخبارات بشأن المستقبل.

1- غياب الكنز الاستراتيجي:

"مبارك كنز استراتيجي لإسرائيل"، هذا ما قاله بنيامين بن أليعازر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي في تصريح شهير. من وجهة نظر "إسرائيل" كان نظام مبارك يقوم بأدوار لا يمكن تقدير أهميتها الاستراتيجية. إن هناك الكثير مما يبرر وصف مبارك بأنه "كنز إستراتيجي لإسرائيل"؛ ففي عهده منحت "إسرائيل" أكبر مساحة زمنية وجغرافية ممكنة من الأمن الاستراتيجي والاقتصادي. زال خطر الحرب الشاملة والتقليدية عن "إسرائيل"، بينما تضاعف بالنسبة إلى العرب. لم يتحقق "السلام" إلا بالنسبة إلى "إسرائيل"، بينما تحققت سيناريوهات حروب واعتداءات على كل الجوار العربي تقريباً. بل إن من المفارقات الصارخة أن مبعث قضية السلام بين العرب و"إسرائيل" لم يكن تغييراً في مواقف "إسرائيل" يجعلها "أكثر قبولاً" من الجانب العربي، بل على العكس لم يحدث أن تبادت "إسرائيل" في تطلعاتها التوسعية، وفي ممارساتها العدوانية والعنصرية، كما فعلت منذ "مبادرة السادات".

اقتصادياً قادت سنوات "الكنز الاستراتيجي" إلى انخفاض موازنة التسليح الإسرائيلي من نحو 30% من الناتج القومي إلى أقل من 10%، ما منح "إسرائيل" أكثر من ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي والصعود إلى مستويات الدول المتقدمة. وكأن هذه الهبة الاستراتيجية الاقتصادية لم تكن كافية فقام "الكنز الاستراتيجي" بتبرع مرعب على حساب ثروات مصر تمثل في صفقة الغاز الخيالية، إذ تدفق غاز مصر إلى "إسرائيل" بسعر بخس أقل من سعر التكلفة العالمية، موفراً على

الاقتصاد الإسرائيلي وفق بعض التقديرات ما يقارب 10 بلايين دولار سنوياً (مقابل ذلك تم رهن مصر كلها للمشئة الأميركية مقابل أقل من بليون دولار كمساعدة سنوية).

2- مقاومة التغيير:

لا شك في أن الثورات العربية قد غيرت البيئتين السياسية والأمنية المحيطتين بـ"إسرائيل"، لكن الأكثر إقلاقاً بالنسبة لها أن هذه الثورات أدخلت المجتمعات العربية في معادلات الحرب والسلام، وفي موازين القوى، في الصراع الدائر في المنطقة. معلوم أن هذا العامل لم يكن وارداً البتة، إذ ظلّ خارج حسابات السياسة والصراع، بحكم تهميش هذه المجتمعات وتعطيل دورها، من قبل الأنظمة الدكتاتورية. لا شك في أن هذا كان وضعاً مثالياً لـ"إسرائيل"، طوال العقود الماضية، إذ إنه أخرج قوة المجتمعات من دائرة موازين القوى، وأتاح لها ابتزاز الأنظمة والاستفراد بها، فضلاً عن أنه كرس لها تعاطف العالم بادعاء فرادتها كدولة ديمقراطية في المنطقة.

إن تغيير الأنظمة بالنسبة لـ"إسرائيل" لا يعني بالضرورة حصول تغيير جذري في السياسات، ولا في موازين القوى، لغير مصلحتها. لذا، فإن صعود دور المجتمعات هو ما يبدو وحده العامل الجديد الذي من شأنه أن يغيّر معادلات الصراع، ويكسبه معاني جديدة لا تخدمها.

السؤال الآن: ماذا ستفعل "إسرائيل" في حال تم اعتماد هذه الحال، وتحويلها إلى نوع من ثقافة سياسية تفيد بخروج مئات الألوف إلى الحدود في تظاهرة شعبية وسلمية لعبور الحدود؟ أو ماذا ستفعل إذا تمت إزاحة الجيوش العربية من المشهد (وهي أصلاً كانت مزاحة من الناحية الفعلية) لمصلحة نوع من مقاومة شعبية سلمية تتوخى استعادة الحقوق ولو بالمعايير التي تم التعبير عنها في قرارات الأمم المتحدة؟ ثم ماذا ستقول "إسرائيل" في حال دعمت هذه المقاومة بشعارات تتناسب مع القيم الإنسانية العالمية، أي قيم الحرية والعدالة والكرامة، من نوع نريد العيش في دولة واحدة ديمقراطية ومدنية، أي كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات؟

يعني ذلك أن معادلات الصراع لم تعد محكومة بأمزجة الحكام، إنما باتت في مجال الشعوب، التي بات لها رأيها في تفاعلات الصراع. إن مصر الثورة، لن تحتل عدوانية "إسرائيل"، التي تحطّ في الواقع من قدر مصر ومكانتها في إقليمها العربي. ما يثير قلق "إسرائيل" أكثر أن هذه التحولات، فيها ومن حولها، تحدث في وقت تعاني من مخاطر "وجودية" حقيقية، تتمثل بتآكل محيطها الإقليمي (فهي خسرت إيران ثم تركيا وها هي تخسر مصر أيضاً)، ومحاولات نزع الشرعية عنها على الصعيد الدولي، من الناحيتين السياسية والأخلاقية، بعد أن نزعت عنها صورة الضحية، وبعد أن انكشفت على حقيقتها دولة استعمارية وعنصرية ودينية أخرى.

هذه الدلالات تعزّز الاعتقاد بأن أي تغيير في معطيات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن يحدث بمجرد تغيير في موازين قوى عسكرية، ولا بمجرد حرب أخرى، لكنه سيحدث أساساً بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يمكن أن تحصل في مجتمعات بلدان هذه المنطقة، التي ستشمل المجتمع الإسرائيلي بالضرورة.

الآن، تتجه المنطقة العربية نحو التغيير، بينما تقف "إسرائيل" أمام مفترق طرق: فإما تواكب عملية التغيير، ما يعني التخلي عن كونها دولة استعمارية وعنصرية ودينية، وقبول حل الدولة الواحدة الديمقراطية، أو أي حل آخر يؤدي أو يمهد له، أو مقاومة عملية التغيير الجارية، ما يعزّز مسار نزع الشرعية عنها؛ وفي الحالين تقف "إسرائيل" في مواجهة عملية تغيير تاريخية.

3- ربيع فلسطين وخريف إسرائيل:

رغم ضبابية المشهد العام بعد اللجوء للأمم المتحدة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يمكن القول إن طريق الألف ميل قد يبدأ بهذه الخطوة، بعد وضع العربة على الطريق الصحيحة، والسير نحو الهدف النهائي، وهو تحول هذه الدولة إلى واقع ملموس، وحدود مرسومة على خريطة رسمية، معترف بها دولياً. فمهما صدر من تهديد ووعيد، يمكن القول إن "ربيع فلسطين" بدأ، أسوة بالربيع العربي، وإن أزهاره ستحمل ثماراً طيبة إذا تزامن مع صحوة عربية، ونهضة فلسطينية، تنطلق من وحدة وطنية حقيقية ودائمة، تدشنها مصالحة وطنية حقيقية.

في المقابل يمكن القول أيضاً إن "خريف إسرائيل" قد بدأ، فحتى تهديدها بشن حرب على الفلسطينيين ستجر عليها الوبال، واحتمال نشوب حرب شاملة لا تضمن أن تخرج منها منتصرة، كما أن التهديد بإلغاء اتفاقيات أوسلو لن يعطي أية نتيجة لأن هذه الاتفاقيات ولدت ميتة، ولم تنفذ منها "إسرائيل" سوى القشور، فيما بقي الجوهر والأساس مجرد حبر على ورق، خاضعاً لمناورات "إسرائيل"، ومحاولات كسب الوقت و"جرجرة" الفلسطينيين في المحافل الدولية في اجتماعات ومؤتمرات لا طائل منها، فكانت النتيجة تكبد "إسرائيل" خسائر فادحة على مختلف المستويات:

أولها: خسارة الحليف الإسلامي الأكبر في المنطقة: تركيا، ودفعها إلى معاداة "إسرائيل"، نتيجة للصلف والغرور، ورفض الاعتذار عن جريمة الاعتداء على "أسطول الحرية".

ثانيها: خسارة الشريك العربي الأكبر في "معاهدات السلام": مصر، واستفزاز الشعب المصري، من دون الأخذ بالاعتبار مضاعفات الممارسات العدوانية، أو فهم معاني ثورة الشباب في ربيع مصر، والإصرار على رفض تقديم مجرد اعتذار عن مقتل مصري. وكانت النتيجة ما جرى في

السفارة الإسرائيلية كمؤشر أولي على المزاج المصري، وخسارة الدول العربية التي صدقت أن "السلام" ممكن مع "إسرائيل"، وأقامت معها علاقات دبلوماسية وتجارية سرعان ما تراجعت عنها نتيجة التعتت الصهيوني.

ثالثها: خسارة الشريك الفلسطيني في اتفاقات أوسلو، وكان من الممكن الانطلاق معه لإقامة "تسوية عربية - إسرائيلية" شاملة لولا السياسة الإسرائيلية الحمقاء.

رابعها: خسارة جزء كبير من الرأي العام العالمي، وتلمل دول أوروبا من ممارسات "إسرائيل"، وتحول قاداتها العسكريين والمدنيين إلى مجرمين يلاحقهم القضاء في دول عدة.

خامسها: انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للإسرائيليين، رغم مزاعم النمو، وبدا ذلك واضحاً في التظاهرات الكبرى التي لم تشهد "إسرائيل" لها مثيلاً ضد سياسة الحكومة، على أمل تقليد الثورات العربية وشعاراتها، وأولها شعار "إرحل!".

لقد أقامت "إسرائيل" علاقات استراتيجية عميقة، منذ قيامها، مع اثنتين من "القوى الإقليمية العظمى" في المنطقة؛ وهما إيران وتركيا، ثم أضيفت إليهما مصر، بعد إبرام المعاهدة بينهما، إلى حد الإعلان أن مبارك كان "كنزاً استراتيجياً". ومن المفارقات أن الدول الثلاث هي في الوقت ذاته "دول إسلامية كبرى". لكنها المرة الأولى في تاريخ "إسرائيل" التي تقف فيها بدون أي "حليف" إقليمي؛ فقد تحولت إيران بعد الثورة إلى "عدو استراتيجي"، وتصاعدت وتسارعت خطوات تفكيك التحالف مع تركيا، بل وقيامها بدور "ثوري" في مواجهة "إسرائيل"، وأفلتت مصر من هذا الوضع المشين، بعد قيام الثورة، التي تشير إلى أن المستقبل يوحى باحتمالات جوهرية مغايرة.

لكنّ عدم الانتقال من الشجرة الفلسطينية - الإسرائيلية، لرسم غابة المنطقة تبعاً لها؛ فهناك قضايا خارج القضية، وخارج الصراع. وأغلب الظنّ أنّ العرب إن لم يمضوا في بناء دول عصرية ومجتمعات حرّة لن يستطيعوا مساعدة الفلسطينيين على إقامة دولة محترمة ومجتمع حرّ.

أما "الربيع الفلسطيني" فلن يمرّ إلا بالصمود، والبعد عن الممارسات التي قد تقلب الطاولة، وتعطي "إسرائيل" الذرائع للخروج من الأزمة بسلام، كما أن الواجب يقتضي تحقيق المصالحة الحقيقية، وتأمين موقف عربي موحد داعم للشعب الفلسطيني، والاستعداد للرد على أي استفزاز إسرائيلي، بما يفتح الباب لاحتمالات إلغاء مفاعيل المعاهدات والاتفاقات، بانتفاضة سلمية شاملة، تثبت للعالم أن الفلسطينيين "شعب الجبارين"، وأن "إسرائيل" في خريفها، وإلى زوال.

إن المصالحة الحقيقية لا بد أن تتجسد في برنامج سياسي موحد، يتحول إلى استراتيجية ممكنة عملياً ومقبولة فكرياً، حتى إذا جمعت بين المفاوضة والمقاومة. أما المصالحة الجارية، فهي

في التحليل الأخير، تغليب لإحدهما على الأخرى. من هذا المنظور لا بد من التسليم باستحالة التوفيق بينهما، لأنهما على طرفي نقيض: المشروع الأميركي الإسرائيلي في مواجهة المشروع القومي الإسلامي. ثم إن قدرة فتح على "الشفط"، بحكم القوى التي تتكئل ورائها، أكبر بكثير من قدرة حماس على "الذب"، ما يعنى تغليب منطق المفاوؤة على منطق المقاومة. ولا شك في أن التطورات الجارية تؤكذ ذلك بجلاء؛ من المفاوؤات السرية التي تجريها السلطة، إلى عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع تركيز الهدف الوطني الأعلى في الوصول إلى وضع "دولة تحت الاحتلال"!